



استطلاع للرأي العام

حول حكومة الدكتور عمر الرزاز بعد مرور عام ونصف على تشكيلها وبعض القضايا الراهنة

عينة الاستطلاع

حجم العينة الوطنية: 1712 شخصاً ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر، وبنسبة 50% ذكوراً و50% إناثاً تم اختيارهم بشكل عشوائي من 214 موقعاً تغطي مناطق المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

عينة قادة الرأي: بلغ حجم عينة قادة الرأي 700 شخص من سبع فئات بواقع 100 شخص من كل فئة، بنسبة استجابة 97%.

تم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 20-26/12/2019. وقد شارك في تنفيذ هذا الاستطلاع 64 باحثاً وباحثة ميدانياً و16 مشرفاً، وكانت نسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية (± 2.5) عند مستوى ثقة (95.0%)، وعملت 10 باحثات على عينة قادة الرأي، حيث كانت نسبة الاستجابة 97%.

كانون الثاني/يناير 2020

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان المذكور أدناه:

دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية

هاتف: (962 6) 5300100

فاكس: (962 6) 5355515

w.alkhatib@css-jordan.org

polling@css-jordan.org

الأراء الواردة بهذا الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز الدراسات الاستراتيجية أو الجامعة الأردنية أو العاملين بها

يأتي هذا الاستطلاع استمراراً لنهج مركز الدراسات الاستراتيجية في معرفة آراء المواطنين وقادة الرأي حول كفاءة الحكومات ومدى ثقتهم بأداء ومستوى الحكومات والمؤسسات. وفي هذه الاستطلاع الذي نقدمه اليوم نحاول معرفة اتجاهات المواطنين بعد مرور عام ونصف على تشكيل حكومة الدكتور عمر الرزاز.

يهدف الاستطلاع إلى قياس اتجاهات المواطنين وتقييمهم لأداء حكومة الدكتور عمر الرزاز، ومدى ثقتهم بمؤسسات الدولة، ومعرفة آراء المستجيبين وتقييمهم حول قدرة الحكومة على تنفيذ المهمات التي وردت في كتاب التكليف السامي. وإضافة إلى ذلك فقد هدف هذا الاستطلاع للتعرف على اتجاهات الرأي العام وقادة الرأي حول سير اتجاه الأحوال العامة وتقديرهم لأهم المشكلات التي تواجه الأردن، وكذلك معرفة مواقف وآراء المواطنين حول بعض القضايا الراهنة، مثل: الوضع الاقتصادي في الأردن؛ والثقة في بعض المؤسسات الأردنية. بالإضافة الى استخداماتهم لوسائل التواصل الاجتماعي ومدى الثقة بالمحتوى الموجود عليها.

ويجب التوضيح في هذا السياق أن الآراء الواردة بهذا الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز الدراسات الاستراتيجية أو الجامعة الأردنية أو العاملين بها. وكان دور مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية هو تنفيذ استطلاع الرأي وفقاً للمعايير العلمية والموضوعية، إذ يجري حاسوبياً اختيار عينة من المواطنين تمثل المجتمع الأردني تمثيلاً صحيحاً وشاملاً وعادلاً، وكذلك الأمر بالنسبة لقادة الرأي، وتجمع الإجابات وتفرغ وتحلل وفق أدق معايير البحث العلمي والتحليل الإحصائي دون تدخل نهائي في اختيار المجيبين أو التدخل في إجاباتهم أو التأثير فيها.

وغني عن القول إن اتجاهات الرأي العام لا تعني بطبيعة الحال صواب أو خطأ محتواها، ولا يُعنى المركز بتقييم هذه الاتجاهات أو الحكم عليها، لكنها على أي حال اتجاهات يجب الاهتمام بها ودراستها وتفسيرها، وهذا ما يتطلع إليه المركز بالتعاون مع المؤسسات والجهات المشمولة بهذه الاستطلاعات.

تكونت العينة الوطنية من 1712 شخصاً ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر، وبنسبة 50% من الذكور و50% من الإناث تم اختيارهم حاسوبياً وفق المعايير العلمية والعدالة لاختيار العينات وينتمون إلى 214 منطقة تغطي جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية. وأما عينة قادة الرأي فإنها تتكون من 700 شخص من سبع فئات بواقع 100 شخص من كل فئة، وكانت نسبة الاستجابة 97%. وهذه الفئات هي :

كبار رجال وسيدات الدولة، وكبار رجال وسيدات الأعمال، وقادة النقابات المهنية والعمالية، واساتذة الجامعات، وقادة الأحزاب، والكتاب والصحفيين والأدباء والمهنيون .

وتم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 20-26/12/2019. وقد شارك في تنفيذ هذا الاستطلاع 64 باحثاً وباحثة ميدانياً و16 مشرفاً، وكانت نسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية (± 2.5) عند مستوى ثقة (95.0%)، وعملت 10 باحثات على عينة قادة الرأي، حيث كانت نسبة الاستجابة 97%.

وهذا الاستطلاع الذي نقدمه اليوم حول أداء الحكومة والثقة بالمؤسسات هو الاستطلاع الخامس في فترة حكومة الرزاز، إذ أجرى الأول بعد تشكيلها مباشرة، ثم أجري الاستطلاع الثاني بعد مائة يوم من تشكيلها، والثالث بعد مائتي يوم، والرابع بعد سنة، وجاء هذا الاستطلاع بعد مرور سنة ونصف على تشكيل الحكومة .

قائمة الاشكال والجداول

- الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ 9
- الشكل رقم (2): مقارنات اتجاه سير الأمور (العينة الوطنية) 10
- الشكل رقم (3): مقارنات اتجاه سير الأمور (عينة قادة الرأي) 10
- الجدول رقم (1): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟ 11
- الشكل رقم (4): اتجاه سير الأمور حسب المحافظة 12
- الشكل رقم (5): اتجاه سير الأمور حسب الفئات العمرية 12
- الشكل رقم (6): اتجاه سير الأمور حسب التصنيف الذاتي للطبقة الاجتماعية 13
- الجدول (2): أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي) 14
- الشكل رقم (7): درجة تحمّل الحكومة لمسؤولياتها -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي 15
- الشكل رقم (8): درجة تحمّل رئيس الوزراء لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي 16
- الشكل رقم (9): درجة تحمّل الفريق الوزاري لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي 17
- الشكل رقم (13): تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري – حسب المحافظة 17
- الشكل رقم (10): تقييم الحكومة، الرئيس والفريق الوزاري - حسب المحافظة 18
- الشكل رقم (11): تقييم الحكومة، الرئيس والفريق الوزاري حسب التصنيف الذاتي للطبقة الاجتماعية 18
- الشكل رقم (12): تقييم الحكومة، الرئيس والفريق الوزاري حسب فئات قادة الرأي 19
- الجدول (3): أسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية 20
- الجدول (4): النسب المئوية لمستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة ستنتج في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسية التي وردت في كتاب التكليف 22
- الشكل رقم (13): بصفة عامة، إلى أي درجة تثق بمؤسسات وأجهزة الدولة 23
- الجدول (5): لماذا تعتقد بأن ثققت بمؤسسات واجهزة الدولة (قليلة، وعلى الاطلاق – من ال 17%) 23
- الشكل رقم (14): هل تعتقد بأن الاقتصاد الأردني يسير في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ 24
- الشكل رقم (15): بشكل عام، هل أنت متفائل في الاقتصاد الأردني خلال العامين القادمين؟ 25
- الشكل (16): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية 25
- الشكل (17): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية 26
- الشكل (18): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية 26
- الشكل (19): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة –العينة الوطنية 27

- الشكل (20): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة-العينة الوطنية.....27
- الشكل (21): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة-العينة الوطنية.....27
- الشكل (22): تقييم مستجيب عينة قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية.....28
- الشكل (23): تقييم مستجيب عينة قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.....29
- الشكل رقم (24): متوسط الثقة بمجموعة من المؤسسات الرسمية والخاصة (مقارن باستطلاع تشرين الأول/ اكتوبر 2018).....30
- الجدول (6): بصفة عامة، إلى أي درجة تثق بالمحتوى الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي؟31
- الجدول (7): بالمتوسط، كم مرة تستخدم.....31
- الجدول (8): من السابقة التي تستخدم، بأي واحدة تثق بالمحتوى الموجود عليها؟.....32

أولاً: سير اتجاه الأمور

- يعتقد (34%) من مستجبي العينة الوطنية، بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الصحيح، ويعتقد (47%) من أفراد عينة قادة الرأي بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح مسجلة ارتفاعاً مقداره (3) نقاط مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل حكومة الرزاز.
- (63%) من مستجبي العينة الوطنية يعتقدون أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، في المقابل (48%) من مستجبي عينة قادة الرأي يعتقدون أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ.

ثانياً: أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ

- يعزو أفراد العينة الوطنية بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ الى الوضع الاقتصادي بصفة عامة (22%)، ومن ثم انتشار الفقر والبطالة، وجود الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية (21%) لكل منهما، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (16%)، فيما يعزو (10%) من المستجيبين السبب الى سوء الإدارة والتخبط الحكومي في القرارات.
- أفاد (28%) من مستجبي عينة قادة الرأي أن سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، هي أهم أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ، وأفاد (23%) أن السبب هو عدم الشعور بوجود اصلاحات ملموسة، فيما أفاد (22%) أن السبب هو سوء الإدارة والتخبط الحكومي في القرارات.

ثالثاً: أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم

- يعتقد الأردنيون (العينة الوطنية) أن مشكلة البطالة هي أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم (33%) يليها الفقر (17%)، ومن ثم الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة (16%)، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (16%)، والفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية) (10%).
- اختلفت أولوية المشكلات التي تواجه الأردن وعلى الحكومة معالجتها لدى عينة قادة الرأي، فقد تصدرت مشكلة الوضع الاقتصادي بصفة عامة سلم هذه الأولويات بنسبة (42%)، تلتها مشكلة البطالة (24%) ومن ثم مشكلة الفساد المالي والإداري (7%).

رابعاً: تقييم أداء الحكومة، والرئيس، والفريق

- يعتقد (41%) من أفراد العينة الوطنية أن الحكومة كانت قادرة على تحمّل مسؤوليات المرحلة السابقة. والذي لم يختلف مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة. بالمقابل يعتقد (44%) من أفراد عينة قادة الرأي بأن الحكومة كانت قادرة على تحمّل مسؤوليات المرحلة الماضية، والذي أظهر ارتفاعاً مقداره (3) درجات مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة.
- وفيما يتعلق بتقييم أداء الرئيس، فقد أفاد (45%) من مستجبي العينة الوطنية بأن الرئيس كان قادراً على تحمّل مسؤوليات المرحلة، والذي لم يظهر تغييراً جوهرياً مقارنة في استطلاع العام، في حين قيّم (51%) من أفراد عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الرئيس كان قادراً على تحمّل مسؤوليات المرحلة مسجلة ارتفاعاً مقداره (5) درجات مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة.
- أما بالنسبة للفريق الوزاري، فقد أفاد (32%) من أفراد العينة الوطنية بأنه كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، والذي لم يختلف مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة، في حين قيّم (36%) من أفراد عينة قادة الرأي أفادوا بأن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية مسجلة ارتفاعاً مقداره (3) درجات مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة.
- فيما يتعلق بتقييم قدرة الحكومة على معالجة الموضوعات الرئيسية التي وردت في كتاب التكليف السامي، فقد جاءت متدنية ولم تتغير بشكل جوهري لدى مستجبي العينة الوطنية بالمعدل العام، حيث كانت 32%. وبمقارنة ذلك مع أفراد عينة قادة الرأي، فقد أظهرت النتائج ارتفاع بمقدار (5) درجات، حيث كانت 31% في استطلاع العام وأصبحت 36% في هذا الاستطلاع.
- يثق بالمتوسط 66% من مستجبي العينة الوطنية في مؤسسات وأجهزة الدولة الأردنية (ثقة كبيرة 23%، ثقة متوسطة 57%، ثقة قليلة 10%، ولا يثق على الإطلاق 7%)

خامساً: تقييم الوضع الاقتصادي

- يعتقد (75%) من مستجبي العينة الوطنية، و(63%) من مستجبي عينة قادة الرأي بأن الاقتصاد الأردني يسير في الاتجاه الخاطئ. وبمقارنة هذه النتائج في النتائج الذي ظهرت في استطلاع مرور العام على تشكيل الحكومة، فنلاحظ ارتفاع جوهري لدى أفراد عينة قادة الرأي في تقييمهم ان الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح، فقد ارتفعت النسبة من 20% في استطلاع العام لتصبح 31% في هذا الاستطلاع.

- أبدى (56%) من مستجبي العينة الوطنية و(52%) من مستجبي عينة قادة الرأي تفاؤلهم في الاقتصاد الأردني خلال العامين القادمين، ومسجلة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة باستطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة، حيث كانت (49%) لدى افراد العينة الوطنية و(41%) لدى افراد عينة قادة الرأي في استطلاع العام.
- لم تختلف نتائج تقييم أفراد العينة الوطنية لوضع أسرهه الاقتصادي في هذا الاستطلاع مقارنة في الاستطلاع السابق، فقد أفاد (8%) فقط أن وضع أسرهه الاقتصادي اليوم أفضل مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، بينما بقيت نسبة من أفادوا بأن وضع أسرهه الاقتصادي بقي كما هو عليه عند (31%).
- يتوقع (30%) من مستجبي العينة أن وضعهه الاقتصادي في الاثني عشر شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه اليوم.
- يعتقد (20%) من مستجبي عينة قادة الرأي أن وضع الأردن الاقتصادي اليوم هو أفضل مما كان عليه في الاثني عشر شهراً الماضية، ويتوقع (41%) منهم ان وضع الأردن الاقتصادي في الاثني عشر شهراً المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن.

سادساً: الثقة بالمؤسسات

- احتلت المؤسسات الأمنية المرتبة الأولى في درجة ثقة المواطنين، حيث أظهرت النتائج أن هذه الثقة لم تتغير مقارنة باستطلاع التشكيل الذي اجري في حزيران 2019. فيما تراوحت الثقة في بعض المؤسسات بين 51% الى 13%، حيث احتلت الأحزاب السياسية أدنى تقييم عند 13% في استطلاع كانون الأول 2019 مقارنة بـ 12% في استطلاع حزيران 2019، وجاء تقييم مجلس النواب (15%) في هذا الاستطلاع.

سابعاً: وسائل التواصل الاجتماعي والثقة بها

- يثق بالمتوسط (37%) من مستجبي العينة الوطنية و (30%) من مستجبي عينة قادة الرأي في المحتوى الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي.
- (52%) من المستجيبين الذي لديهم حساب على مواقع التواصل الاجتماعي يثقون بالدرجة الأولى في المحتوى الموجود على الفيسبوك، وفي المرتبة الثانية يثقون بالمحتوى الموجود على اليوتيوب (13%).

أولاً: كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام- العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

• الاتجاه الصحيح

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (34%) من مستجبي العينة الوطنية يعتقدون أن الأمور في الأردن بشكل عام تسير في الاتجاه الصحيح مقارنة بـ (39%) في استطلاع حزيران 2019، و (34%) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2019، و(30%) في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2018 و(57%) في استطلاع حزيران 2018. (الشكل رقم (1)).

وأظهرت النتائج أن (47%) من مستجبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الصحيح، مقارنة بـ (44%) في استطلاع حزيران 2019، و(41%) في استطلاع كانون الثاني 2019، و(34%) في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2018، ومقارنة بـ (63%) في استطلاع حزيران 2018. (الشكل رقم (1)).

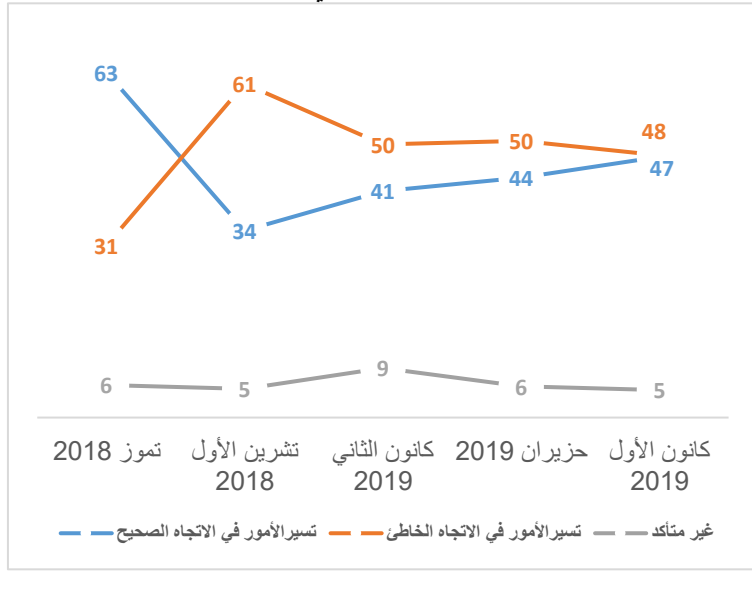
• الاتجاه الخاطئ

فيما أفاد (63%) من مستجبي العينة الوطنية بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ مقارنة بـ (58%) في استطلاع حزيران 2019، و(64%) في استطلاع كانون الثاني 2019، و(66%) في استطلاع تشرين الأول/ أكتوبر 2018 ومقارنة بـ (40%) في استطلاع حزيران 2018. (الشكل رقم (1)).

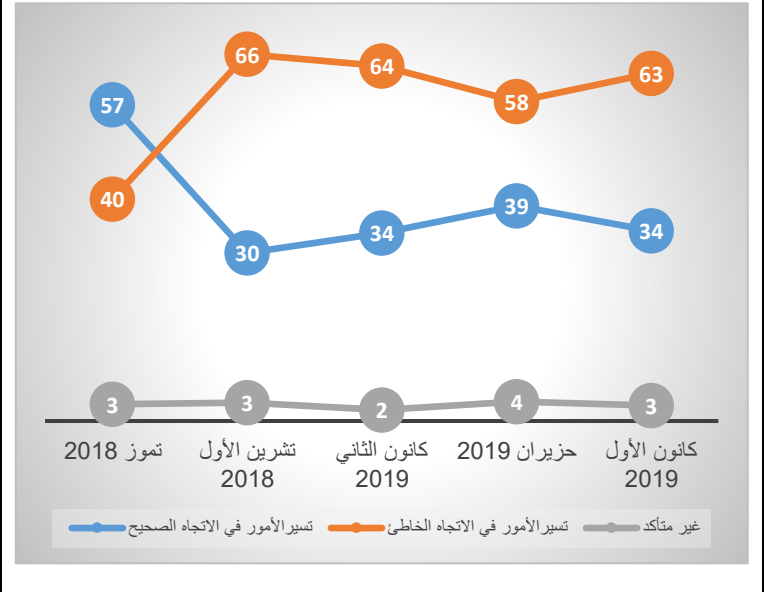
بينما أفاد (47%) من مستجبي عينة قادة الرأي بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ (50%) في استطلاع حزيران 2019، و(50%) في استطلاع كانون الثاني 2019، و(61%) في استطلاع تشرين الأول 2018، ومقارنة بـ (31%) في استطلاع حزيران 2018. (الشكل رقم (1)).

الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن. هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟

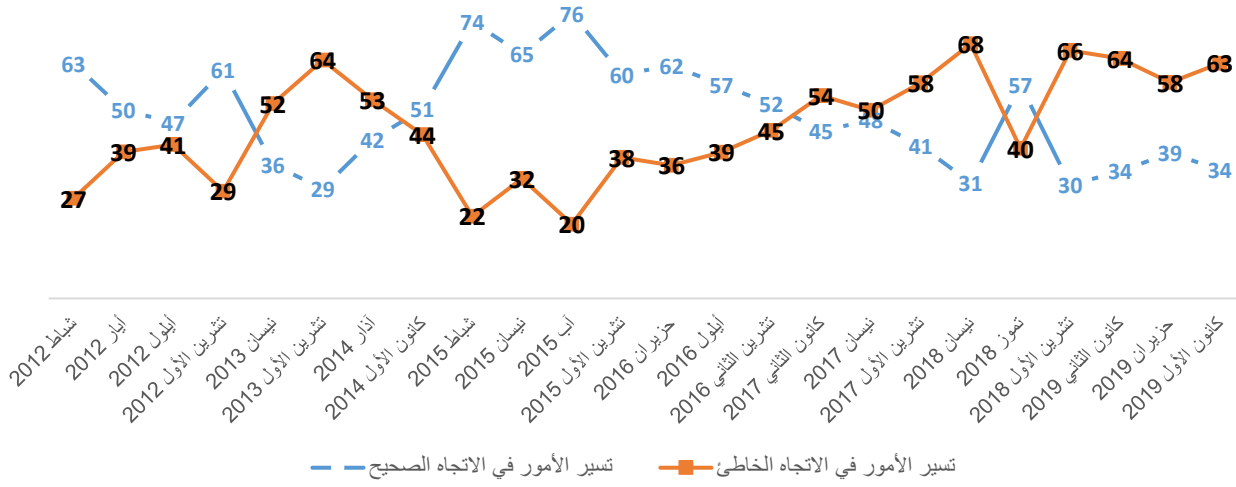
عينة قادة الرأي



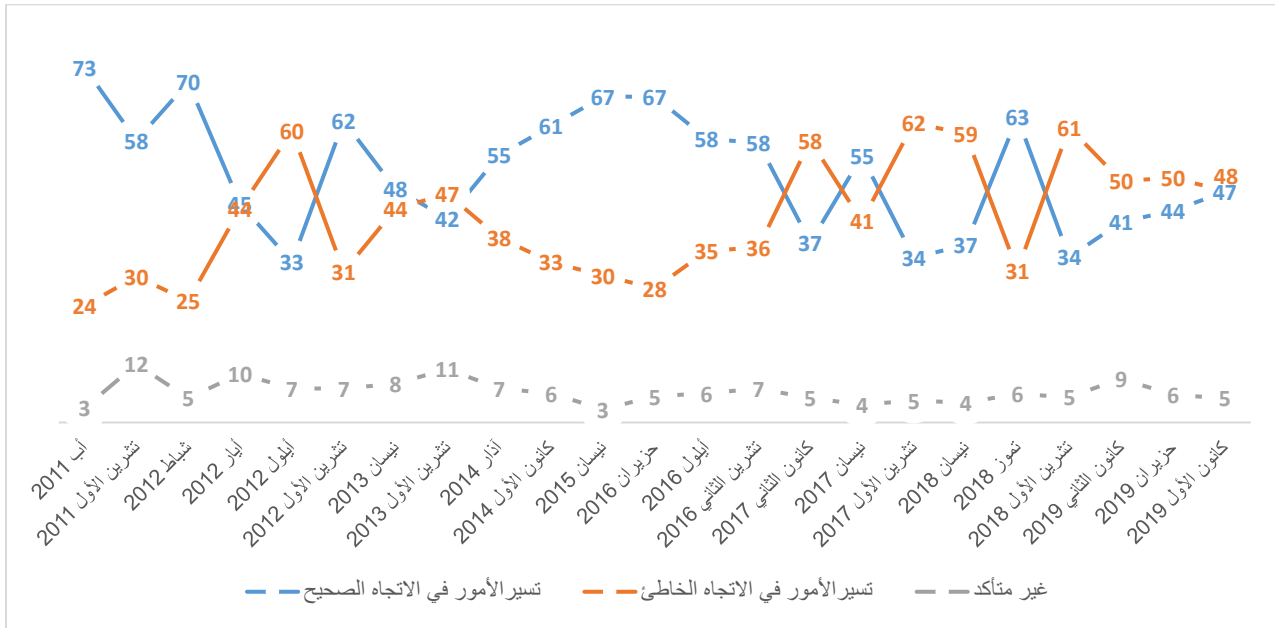
العينة الوطنية



الشكل رقم (2): مقارنات اتجاه سير الأمور (العينة الوطنية)



الشكل رقم (3): مقارنات اتجاه سير الأمور (عينة قادة الرأي)



ثانياً: أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

تم سؤال المستجيبين الذين أفادوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ عن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، فأفاد (22%) من مستجبي العينة الوطنية أن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، هو سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، ومن ثم انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية (21%)، وانتشار الفقر والبطالة (21%) أيضاً، ومن ثم ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (16%)، فيما يعزو (10%) من المستجيبين السبب إلى سوء الإدارة والتخبط الحكومي في القرارات. (الجدول رقم (1)).

أما عينة قادة الرأي، فقد اختلفت الأسباب التي يعتقد أفرادها أن بسببها تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ، فقد أفاد (28%) بأن سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة هو سبب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ، وأفاد (23%) بعدم الشعور بوجود اصلاحات ملموسة، وأفاد (22%)، أن السبب هو سوء الإدارة والتخبط الحكومي في القرارات. (الجدول رقم (1)).

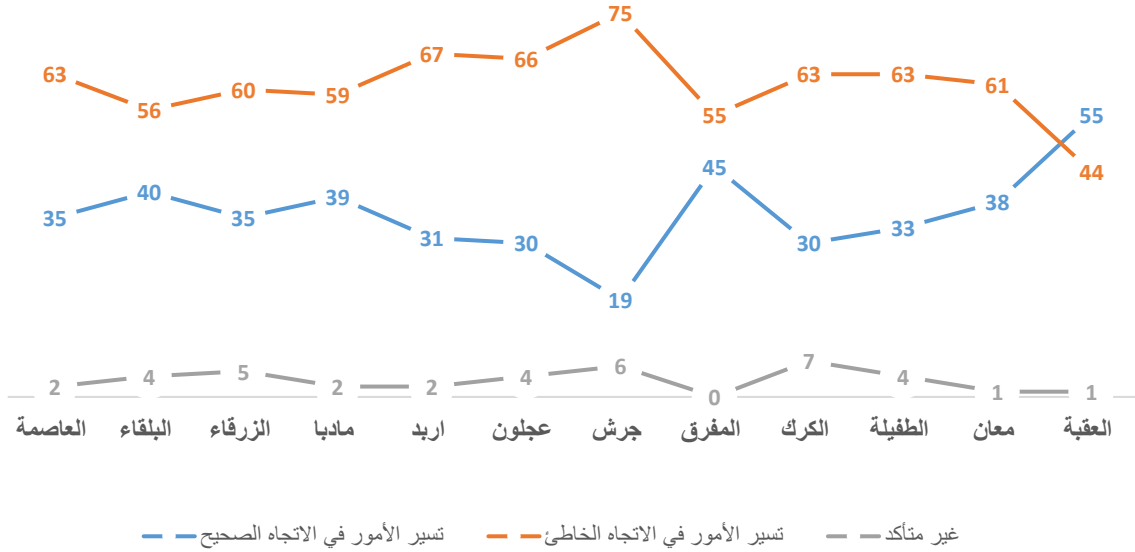
الجدول رقم (1): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟

عينة قادة الرأي (من 48%)	العينة الوطنية (من 63%)	
28	22	سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة
3	21	انتشار الفقر والبطالة
9	21	انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية
1	16	ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة
22	10	سوء الإدارة والتخبط الحكومي في اتخاذ القرارات
--	3	تدني الرواتب والاجور
23	3	عدم الشعور بوجود اصلاحات ملموسة
--	1	تردي جودة الخدمات العامة والبنية التحتية
--	1	وجود اللاجئين
8	--	عدم الثقة بالمسؤولين والحكومة
6	1	اخرى
--	1	لا أعرف
100	100	المجموع

• اتجاه سير الأمور حسب متغيرات مختارة

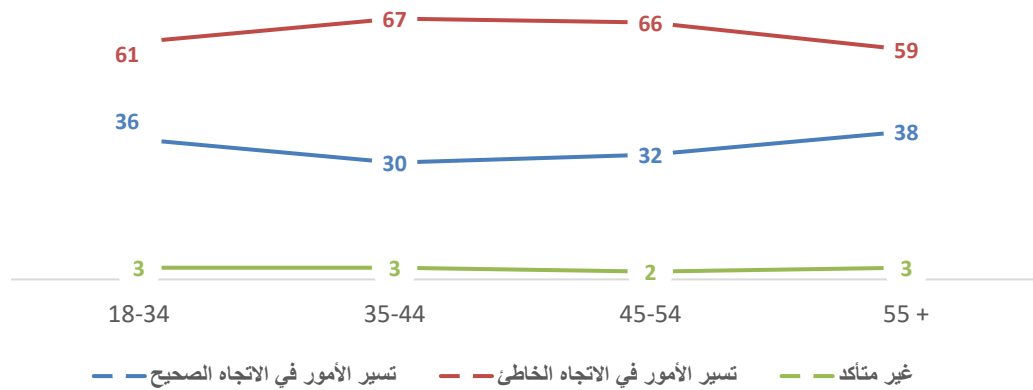
محافظات المفرق والعقبة والبلقاء الأعلى تقييماً لسير الأمور في الاتجاه الصحيح، فيما جاءت محافظات جرش، والكرك، وعجلون، وأربد الأقل تقييماً لسير الأمور في الاتجاه الصحيح.

الشكل رقم (4): اتجاه سير الأمور حسب المحافظة



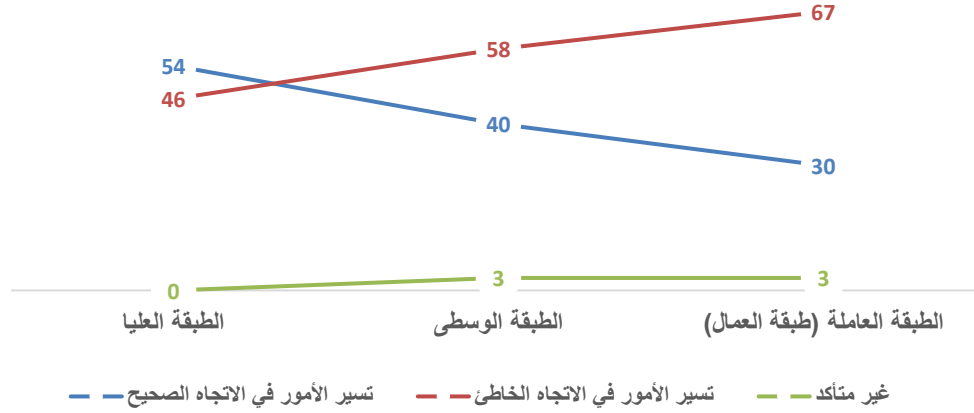
تظهر النتائج أن الفئات العمرية الأصغر (18-34) عام والاكبر 55 عام فأكثر الأعلى تقييماً لسير الأمور في الاتجاه الصحيح، فيما كانت فئات العمر المتوسطة (35-44، و45-54) عام الأقل تقييماً لسير الأمور في الاتجاه الصحيح.

الشكل رقم (5): اتجاه سير الأمور حسب الفئات العمرية



➤ ارتبط تقييم المستجيبين لسيير الأمور في الاتجاه الصحيح، بالتقييم الذاتي للطبقة الاجتماعية التي صنفوا أنفسهم ينتمون إليها، فكان تقييم المستجيبين الذين صنفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى الطبقة العاملة -حول سير الأمور في الاتجاه الصحيح- أدنى من تصنيف المستجيبين الذين صنفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة المرتفعة.

الشكل رقم (6): اتجاه سير الأمور حسب التصنيف الذاتي للطبقة الاجتماعية



ثالثاً: أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم

يعتقد الأردنيون (العينة الوطنية) أن مشكلة البطالة هي أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم (32%) يليها الفقر (17%)، ومن ثم الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة (16%)، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (16%)، والفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية) (10%).

أصبحت المشكلات الاقتصادية تنصدر أولويات المواطنين في استطلاعات المركز من بين المشكلات التي تواجه الأردن، إذ شكلت (81%)، من مجمل المشكلات الأخرى.

كذلك الحال بالنسبة لعينة قادة الرأي، فأهم مشكلة تواجه البلاد هي الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة بنسبة (42%)، تلتها مشكلة البطالة (24%)، ثم مشكلة الفساد المالي والإداري (7%) ومشكلة الفقر (7%). ومن الواضح تركيز عينة قادة الرأي على الوضع الاقتصادي بشكل عام وبالغلة (76%). الجدول رقم (2).

والجدير ذكره وجود شبه توافق بين آراء أفراد العينة الوطنية وعينة قادة الرأي في اعتبار المشكلات الاقتصادية المتنوعة كأهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم.

الجدول (2): أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

عينة قادة الرأي	العينة الوطنية	
24.4	32.5	البطالة
7.4	16.6	الفقر
41.9	15.5	الوضع الاقتصادي بصفة عامة
2.4	16.2	ارتفاع الاسعار وغلأء المعيشة
7.3	9.6	(الفساد المالي والإداري) الواسطة والمحسوبية
1.8	2.7	تدني مستوى الخدمات (صحة، تعليم، نقل...الخ)
--	1.6	كثرة اللاجئين والعمالة الو قدة
2.1	1.2	الحفاظ على مستوى الامن والامان والاستقرار
3.6	--	مشاكل الإصلاح السياسي وقو لئين الانتخاب
1.8	--	مشاكل الاستثمارو إيجاد مصادر جديدة
4.8	--	فجوة الثقة بين الحكومة والشعب
1.9	2.6	اخرى
0.7	1.5	لا أعرف/ غير متأكد
100.0	100.0	المجموع

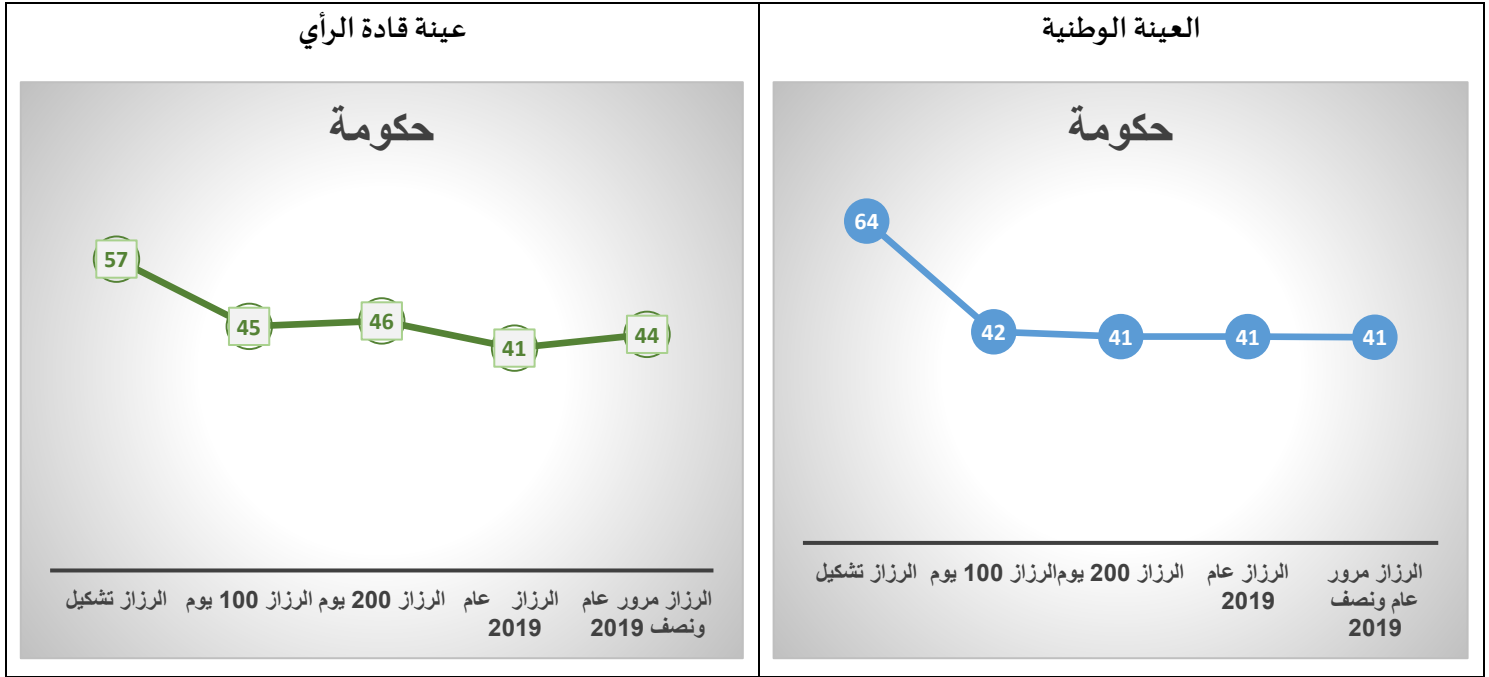
رابعاً: تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري- العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

يعرض هذا القسم تقييم الرأي العام الأردني (العينة الوطنية) وآراء عينة قادة الرأي لتوقعاتهم حول قدرة الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية على مقياس متدرج من قادر/ة الى درجة كبيرة، ومتوسطة وقليلة، ولم يكن/تكن قادرة على الاطلاق.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (41%) من أفراد العينة الوطنية يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة على تحمّل مسؤوليات المرحلة الماضية (الوسط الحسابي للإجابات كنسبة مئوية)، مقارنة بـ (41%) في استطلاع العام على مرور تشكيل الحكومة و (41%) في استطلاع 200 يوم، ومقارنة (42%) في استطلاع 100 يوم، ومقارنة بـ (64%) في استطلاع التشكيل.

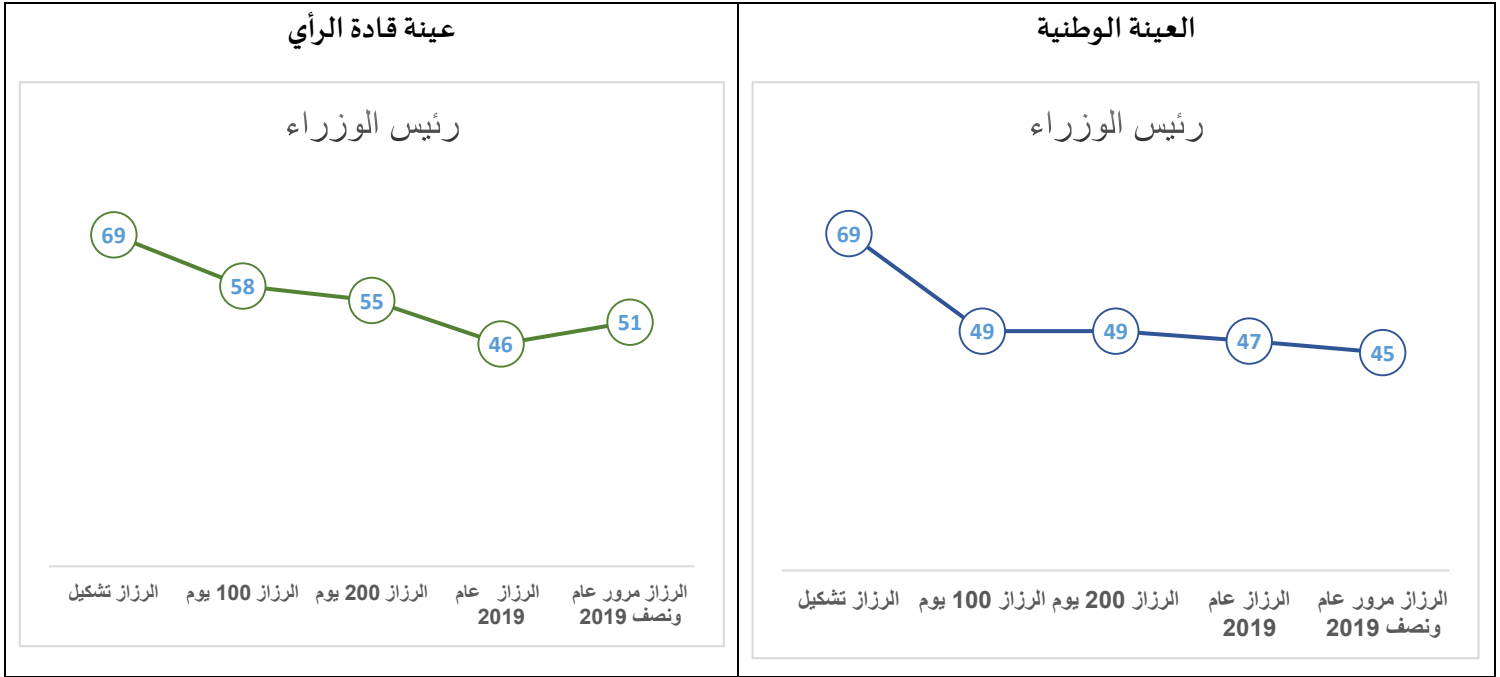
وأظهرت نتائج الاستطلاع أن (44%) من مستجبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنة بـ (41%) في استطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة، مسجلة ارتفاعاً مقداره 3 نقاط. و(46%) في استطلاع 200 يوم، ومقارنة بـ (45%) في استطلاع 100 يوم ومقارنة بـ (57%) في استطلاع التشكيل. الشكل رقم (8)

الشكل رقم (7): درجة تحمّل الحكومة لمسؤولياتها - العينة الوطنية وعينة قادة الرأي



بينما أفاد (45%) من أفراد العينة الوطنية بأن رئيس الحكومة كان قادراً على تحمّل مسؤوليات المرحلة الماضية مقارنة بـ (47%) في استطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة، و (49%) في استطلاع 200 يوم، وبالنسبة نفسها في استطلاع 100 يوم، ومقارنة بـ (69%) في استطلاع التشكيل. كذلك، أظهرت النتائج أن (51%) من أفراد عينة قادة الرأي يعتقدون أن الرئيس كان قادراً على تحمّل مسؤوليات المرحلة الماضية مقارنة بـ (46%) في استطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة و (55%) في استطلاع 200 يوم، و (58%) في استطلاع 100 يوم ومقارنة بـ (69%) في استطلاع التشكيل. (الشكل رقم (9))

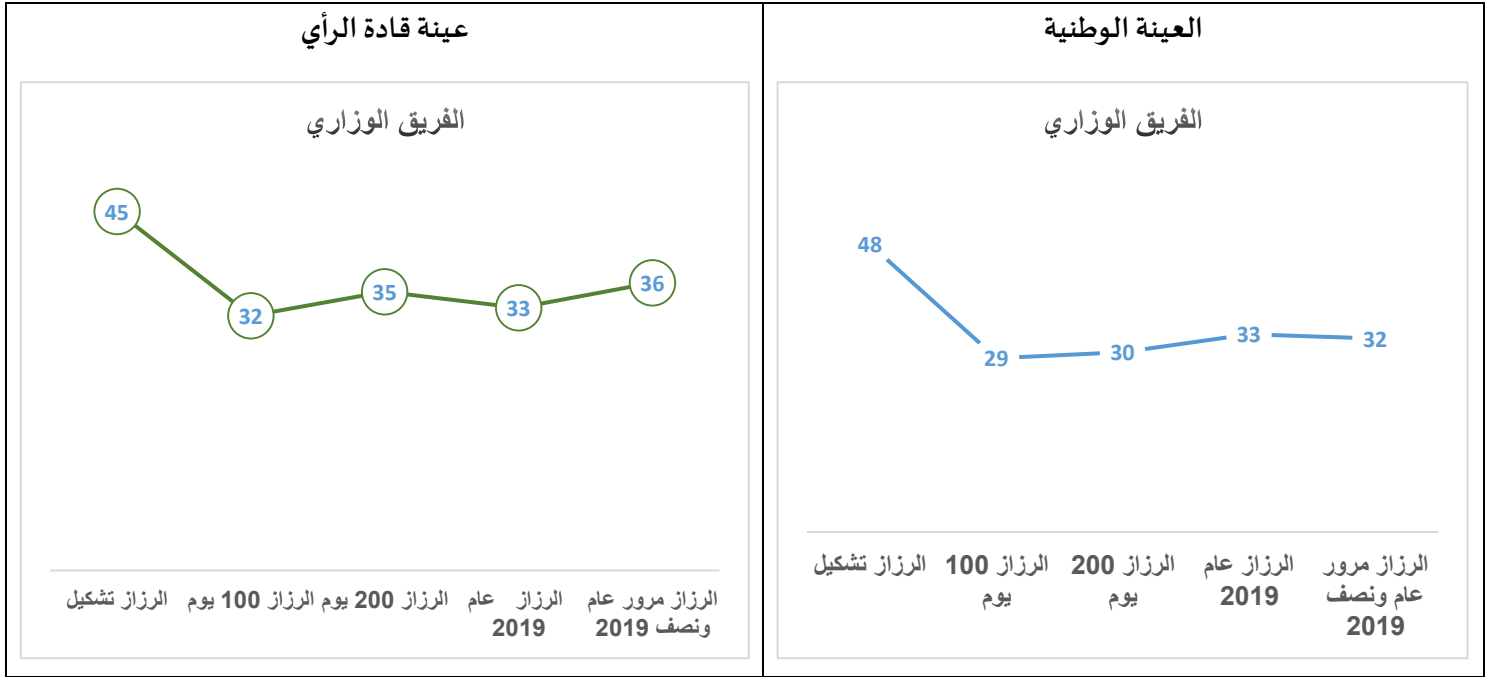
الشكل رقم (8): درجة تحمّل رئيس الوزراء لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي



وأفاد (32%) من أفراد العينة الوطنية أن الفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) كان قادراً على تحمّل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنةً بـ (33%) في استطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة و(30%) في استطلاع 200 يوم، و(29%) في استطلاع 100 يوم، ومقارنةً بـ (48%) في استطلاع التشكيل.

وبينت النتائج أيضاً أن (36%) من أفراد عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الفريق الوزاري باستثناء الرئيس كان قادراً على تحمّل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنةً بـ (33%) في استطلاع مرور عام على تشكيل الحكومة و(35%) في استطلاع 200 يوم، ومقارنةً بـ (32%) في استطلاع 100 يوم، ومقارنةً بـ (45%) في استطلاع التشكيل. الشكل (10)

الشكل رقم (9): درجة تحمّل الفريق الوزاري لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي



تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري – حسب متغيرات مختارة

تفاوت تقييم المستجيبين لأداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري، فقد كان تقييم بعض المحافظات أعلى من المعدل العام، فيما كان التقييم لدى بعضها الآخر أقل من المعدل العام، وحسب التالي:

- 7 محافظات قيمت أداء الفريق الوزاري دون المعدل الوطني (32)
- 5 محافظات قيمت أداء الفريق اعلى من المعدل الوطني وهي: عمان، الزرقاء، مادبا، معان، العقبة
- 8 محافظات قيمت أداء الرئيس دون المعدل الوطني
- 4 محافظات قيمت أداء الرئيس أعلى من المعدل الوطني (العاصمة، الزرقاء، معان، مادبا)
- محافظة واحدة قيمت أداء الحكومة مسلو للمعدل الوطني (العقبة)
- 7 محافظات قيمت أداء الحكومة أدنى من المعدل الوطني
- 4 محافظات قيمت أداء الحكومة اعلى من المعدل الوطني

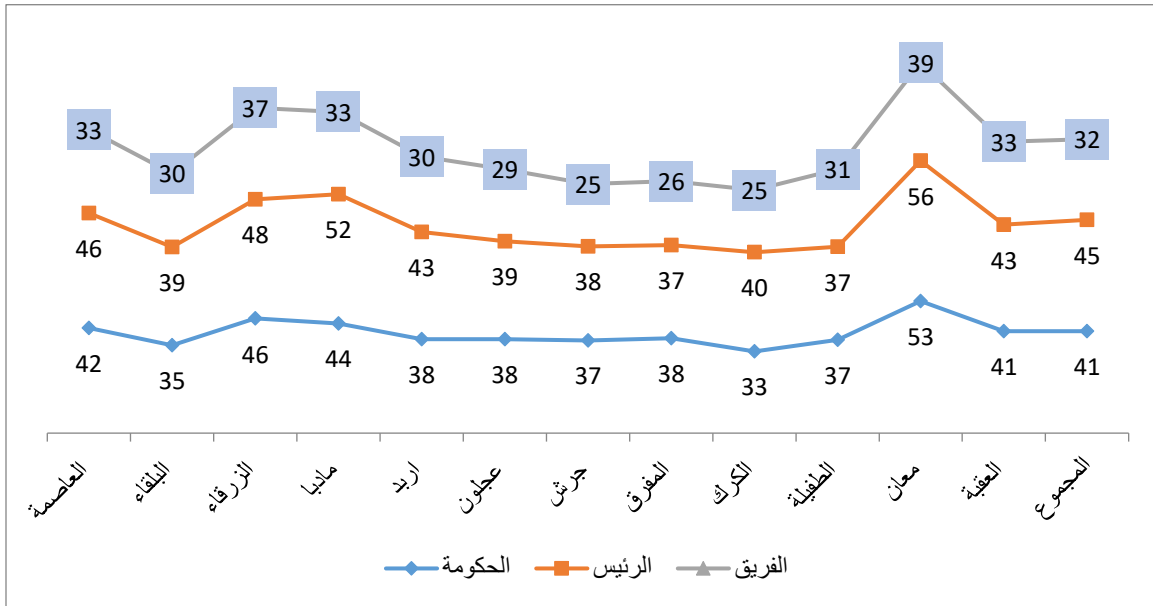
الفريق

الوزاري

الرئيس

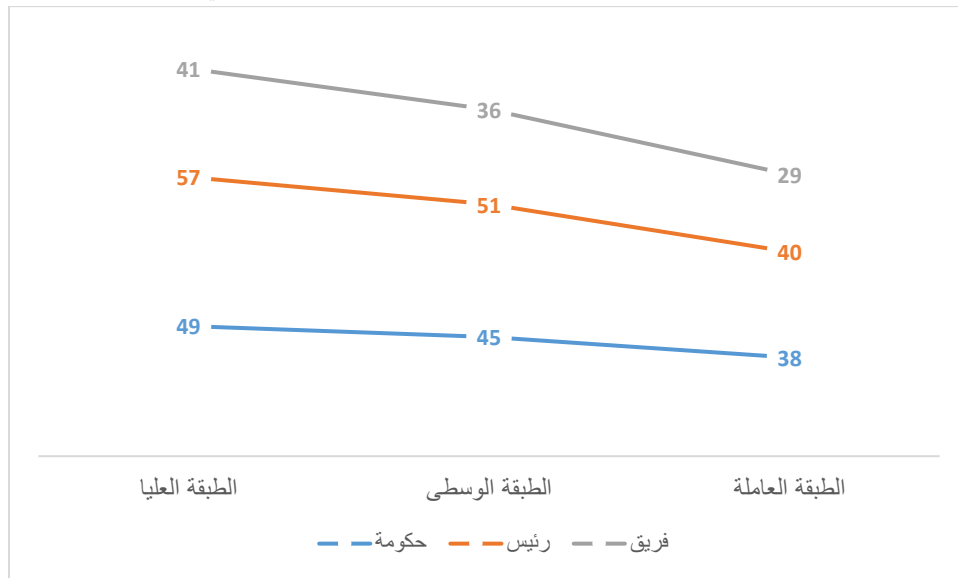
الحكومة

الشكل رقم (10): تقييم الحكومة، الرئيس والفريق الوزاري- حسب المحافظة



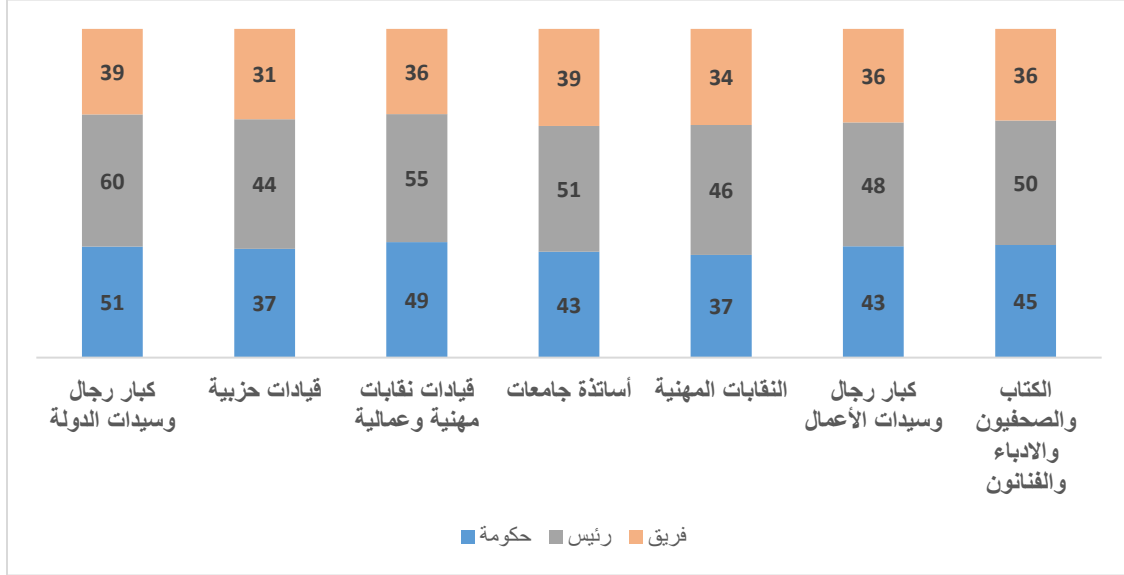
قيم الافراد الذين صنفوا ذاتيا أنفسهم بأنهم ينتمون للطبقة الاجتماعية العليا أداء الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري أعلى من الافراد الذين صنفوا أنفسهم بأنهم ينتمون الى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة.

الشكل رقم (11): تقييم الحكومة، الرئيس والفريق الوزاري حسب التصنيف الذاتي للطبقة الاجتماعية



كبار رجال وسيدات الدولة قيموا أداء الحكومة والرئيس الفريق الوزاري أعلى من باقي فئات قادة الرأي، فيما قيمت القيادات الحزبية أداء الحكومة والرئيس والفريق أدنى من باقي الفئات الأخرى.

الشكل رقم (12): تقييم الحكومة، الرئيس والفريق الوزاري حسب فئات قادة الرأي



أسباب عدم قدرة الحكومة على القيام بمهامها (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

تم سؤال المستجيبين الذين أفادوا بأن الحكومة لم تكن قادرة على الاطلاق (32%) على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية عن السبب الرئيسي وراء هذا الاعتقاد، وأفاد (30%) من مستجبي العينة الوطنية أن السبب الرئيسي وراء اعتقادهم بأن الحكومة لم تكن قادرة على الاطلاق على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية هو عدم شعورهم بوجود إصلاحات وانجازات حقيقية، فيما أفاد (25%) أن السبب هو تفشي الفساد والواسطة والمحسوبية، ويعتقد (15%) أن السبب هو عدم الثقة بقدرة الحكومة على تحسين الأوضاع.

أفراد عينة قادة الرأي عزوا أسباب اعتقادهم بعدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية (25%) الى "ضعف التشكيلة الوزارية وكثرة التعديلات عليها" (27%)، وعدم الشعور بوجود إصلاحات وانجازات حقيقية (20%)، وعزا (17%) السبب الى تردي الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة.

الجدول (3): أسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية

عينة قادة الرأي من الـ25%	العينة الوطنية من الـ32%	
20	30	لعدم الشعور بوجود اصلاحات وانجازات حقيقية
8	24	تفشي الفساد والواسطة والمحسوبية
--	15	عدم الثقة بقدرة الحكومة على تحسين الاوضاع
17	8	تردي الاوضاع الاقتصادية بصفة عامة
15	8	عشوائية القرارات الحكومية والتخبط في اتخاذها
--	7	ازدياد مستويات الفقر والبطالة
--	4	ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة
27	--	ضعف التشكيلة الوزارية وكثرة التعديلات عليها
3	--	وجود تأثير خارجي على الحكومة وقراراتها
2	2	لا أعرف
9	2	أخرى
20	30	المجموع

خامساً: تقييم أداء الحكومة في الموضوعات التي أوكلت إليها في كتاب التكليف السامي

تظهر النتائج أن هناك تبايناً في تقييم العينة الوطنية وعينة قادة الرأي فيما يتعلق ببعض البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي، إذ أظهرت النتائج وبعد مرور عام ونصف على تشكيل الحكومة عدم نجاحها في إنجاز البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي. والملاحظ أن تقييم المواطنين لنجاح الحكومة في جميع المواضيع قد حافظ على نفس المستوى لدى أفراد العينة الوطنية ولكنه ارتفع بمقدار خمس درجات لدى أفراد عينة قادة الرأي مقارنة باستطلاع العام عند أفراد العينة الوطنية وعينة قادة الرأي.

قيّم مستجيبو العينة الوطنية نجاح الحكومة في التسريع في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية وضبط النفقات الحكومية (49%)، وفي دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن (36%). وفي مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه (34%). بينما كان مستجيبو العينة الوطنية أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه ليستعيد إمكانية النمو والمنافسة (24%)، وأفاد (25%) بنجاح الحكومة في مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل. (الجدول رقم (3)).

بينما قيّم مستجيبو عينة قادة الرأي نجاح الحكومة في التسريع في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية وضبط النفقات الحكومية (48%)، وفي توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والمحتاجين من المواطنين (35%)، وفي مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه (35%). بينما كان مستجيبو عينة قادة الرأي أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه ليستعيد إمكانية النمو والمنافسة (32%)، وأفاد (31%) بنجاح الحكومة في محاسبة ومعاينة المسؤولين الذين لا يعملون على خدمة وراحة المراجعين في مختلف مرافق وخدمات الدولة أو لا يراعي المال العام. (الجدول رقم (3)).

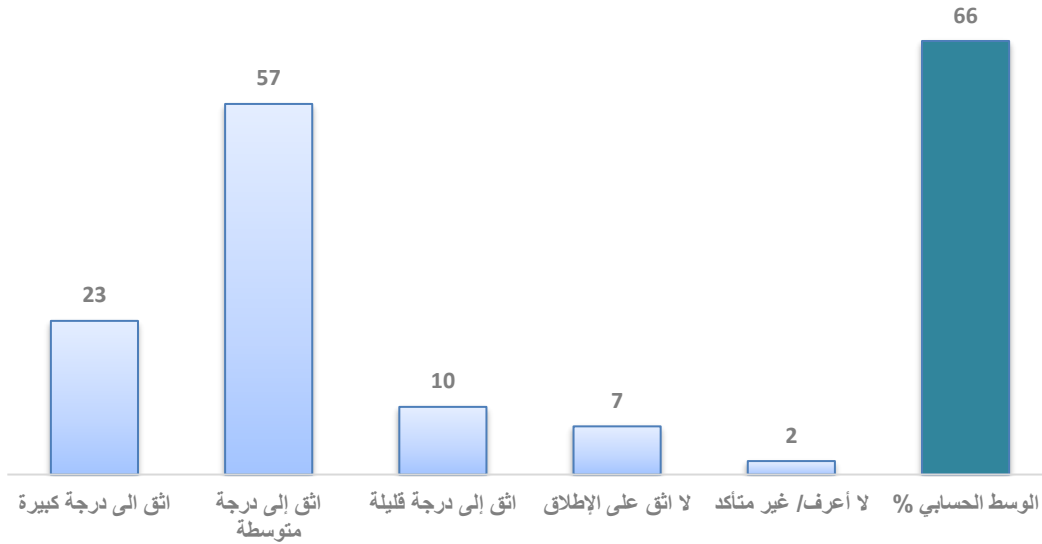
الجدول (4): النسب المئوية لمستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة ستنجح في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسية التي وردت في كتاب التكليف

عينة قادة الرأي					العينة الوطنية					
كانون الأول 2019	حزيران 2019	كانون الثاني 2019	تشرين الأول 2018	تموز 2018	كانون الأول 2019	حزيران 2019	كانون الثاني 2019	تشرين الأول 2018	تموز 2018	
35	31	28	26	49	31	30	25	25	58	توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والمحتاجين من المواطنين
31	32	29	29	46	28	32	30	30	52	محاسبة ومعاينة المسؤولين الذين لا يعملون على خدمة وراحة المراجعين في مختلف مر فق وخدمات الدولة او لا يراعي المال العام.
48	43	45	43	59	49	48	46	45	61	التسريع في انجاز مشروع الحكومة الالكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية وضبط النفقات الحكومية
35	30	33	31	49	34	33	32	32	57	مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه
35	28	32	30	49	36	36	32	31	58	دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن.
--	--	36	24	61	--	--	24	22	58	انجاز مشروع قانون ضريبة الدخل بعد التشاور مع كافة الأطراف
32	23	26	26	48	24	23	23	23	55	إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه ليستعيد إمكانية النمو والمنافسة وتوفير فرص العمل
32	28	28	26	56	25	25	22	22	54	مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.
36	31	32	29	52	32	32	29	29	57	المعدل العام

سادساً: الثقة بمؤسسات وأجهزة الدولة الأردنية- العينة الوطنية

تم سؤال مستجبي العينة الوطنية عن مدى ثقتهم بمؤسسات وأجهزة الدولة بصفة عامة، على مقياس متدرج (اثق الى درجة كبيرة، اثق إلى درجة متوسطة، اثق إلى درجة قليلة، لا اثق على الإطلاق)، وقد أظهرت النتائج أن (57%) من مستجبي العينة الوطنية يثقون بمؤسسات وأجهزة الدولة بدرجة متوسطة، و (23%) يثقون بها بدرجة كبيرة، و (10%) يثقون بها بدرجة قليلة، و (7%) أفادوا بأنهم لا يثقون على الإطلاق بمؤسسات وأجهزة الدولة. انظر الشكل رقم (17).

الشكل رقم (13): بصفة عامة، إلى أي درجة تثق بمؤسسات وأجهزة الدولة



وعند السؤال عن السبب الرئيسي لعدم الثقة بمؤسسات وأجهزة الدولة (ثقة قليلة أو لا اثق بها على الإطلاق (17%))، أفاد حوالي نصف المستجيبين (48%) أن السبب هو انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية في بعض هذه المؤسسات، فيما أفاد (29%) أن السبب هو ضعف أداء بعض هذه المؤسسات والأجهزة وأنها ليست ذات فائدة، فيما أفاد (15%) أن السبب هو عدم المصداقية والنزاهة والشفافية في تعامل هذه المؤسسات والأجهزة مع المواطنين.

الجدول (5): لماذا تعتقد بأن ثقتك بمؤسسات وأجهزة الدولة (قليلة، وعلى الإطلاق – من الـ 17%)

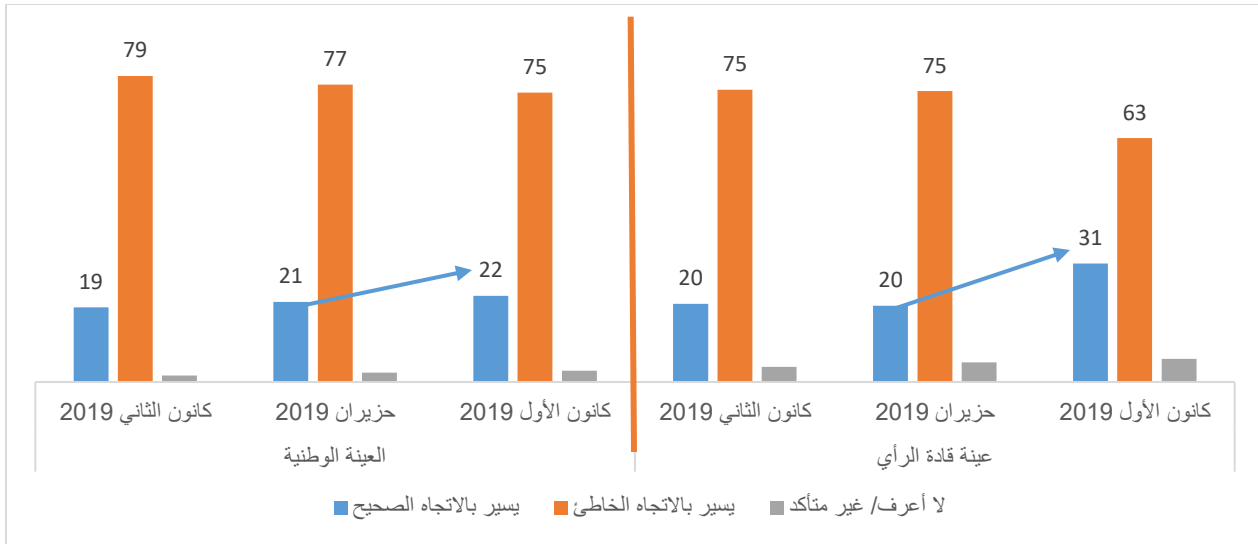
العينة الوطنية من الـ 17%	السبب
48	انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد
29	ضعف الاداء والخدمات وليست ذات فائدة
15	عدم المصداقية والنزاهة والشفافية في التعامل مع المواطنين
7	لا أعرف
2	اخرى
100	المجموع

سابعاً: تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي – العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

في هذا القسم، تم سؤال المستجيبين عن اعتقادهم حول سير الاقتصاد الأردني، ومدى تفاؤلهم في الاقتصاد الأردني خلال الأعوام المقبلة، بالإضافة إلى تقييمهم للوضع الاقتصادي للأردن ولأسرهم.

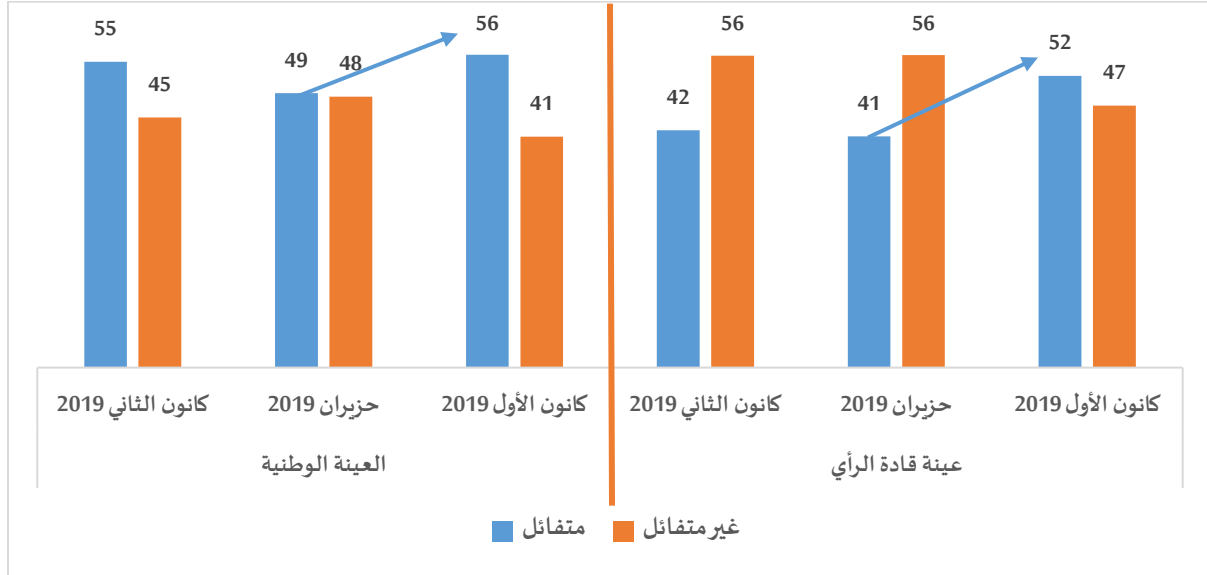
يعتقد (75%) من مستجبي العينة الوطنية و(63%) من مستجبي عينة قادة الرأي بأن الاقتصاد الأردني يسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ(77%) من مستجبي العينة الوطنية و (75%) من مستجبي عينة قادة الرأي كانوا يعتقدون بذلك في استطلاع حزيران 2019 مسجلة ارتفاعاً مقداره (11) لدى أفراد عينة قادة الرأي. ويعتقد (22%) من مستجبي العينة الوطنية و(31%) من مستجبي عينة قادة الرأي بأن الاقتصاد الأردني يسير في الاتجاه الصحيح. (الشكل رقم (18))

الشكل رقم (14): هل تعتقد بأن الاقتصاد الأردني يسير في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟



وأبدى أكثر من نصف مستجبي العينة الوطنية (56%) وأكثر من نصف مستجبي عينة قادة الرأي (52%) تفاؤلهم في الاقتصاد الأردني خلال العامين القادمين بارتفاع مقداره 7 نقاط لدى أفراد العينة الوطنية و 11 نقطة لدى عينة قادة الرأي، فيما بلغت نسبة الذين أبدوا عدم تفاؤلهم (41%) من مستجبي العينة الوطنية و(47%) من مستجبي عينة قادة الرأي. (الشكل رقم (19))

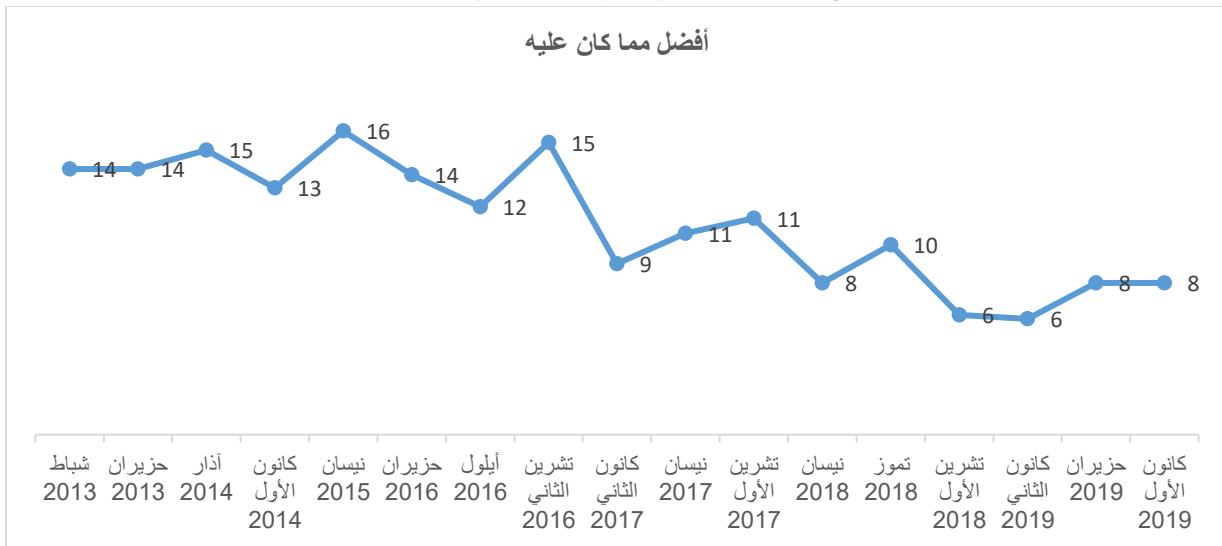
الشكل رقم (15): بشكل عام، هل أنت متفائل في الاقتصاد الأردني خلال العامين القادمين؟



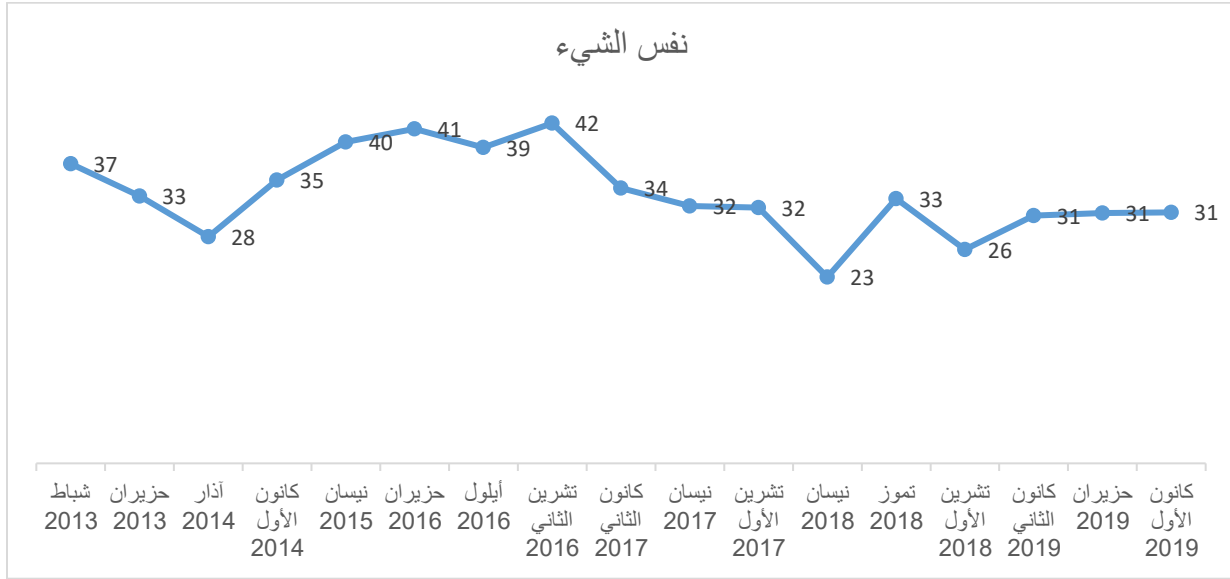
• تقييم المستجيبين لوضع اسرهم الاقتصادي الحالي -العينة الوطنية

وحول تقييم مستجبي العينة الوطنية لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، أفاد (8%) أنه أفضل مما كان عليه مقارنة بـ (8%) في استطلاع حزيران 2019 وفي استطلاع تشرين الأول / اكتوبر 2018، والذي يظهر انه لم يتغير. بينما أفاد (31%) بأنه بقي كما هو عليه، وبقيت النسبة كما هي ثابتة مقارنة في استطلاع حزيران 2019 في حين أفاد (62%) بأن وضعهم الاقتصادي اليوم أسوأ مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، والذي لم يتغير مقارنة في استطلاع حزيران 2019. (الاشكال 20، 21، 22).

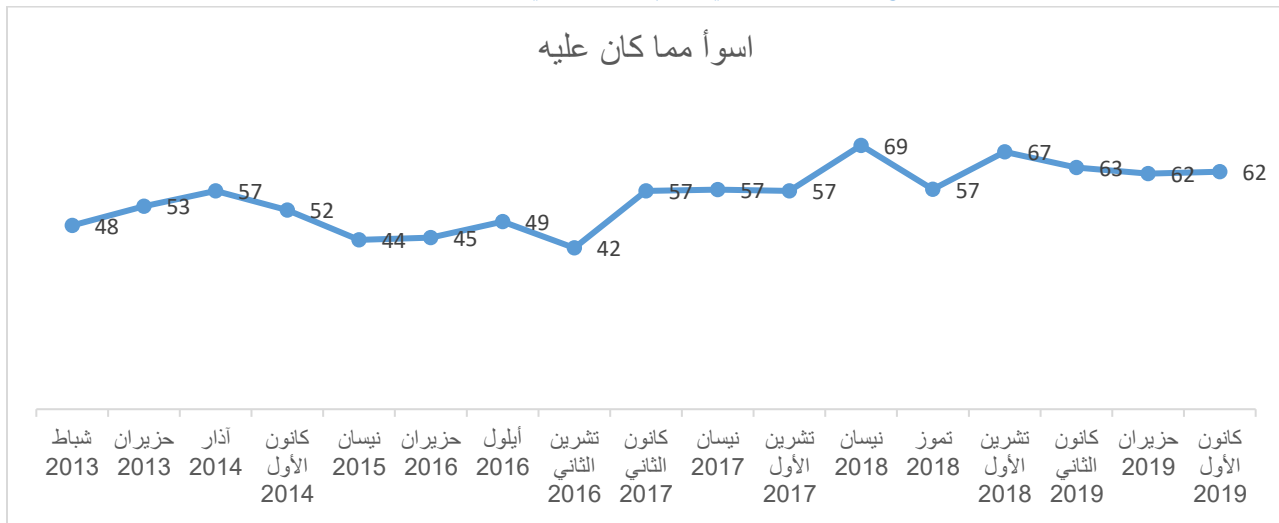
الشكل (16): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية



الشكل (17): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية



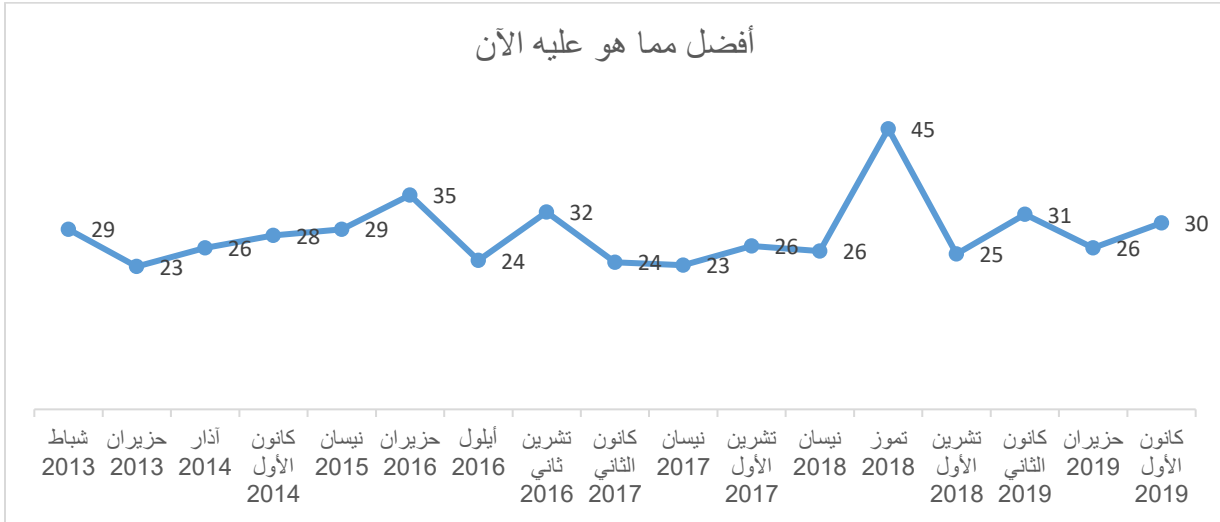
الشكل (18): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية



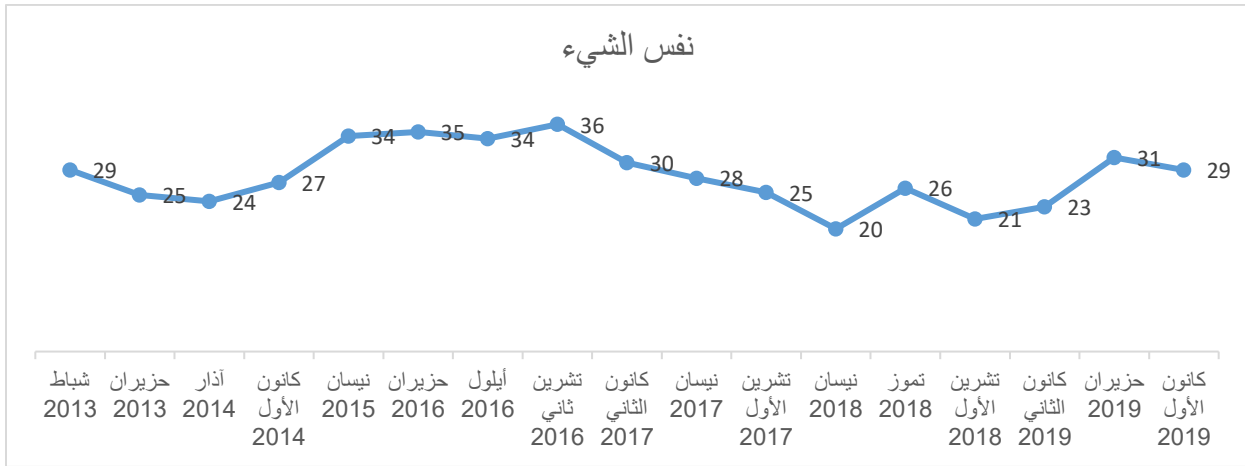
• توقعات مستجبي العينة الوطنية لوضع أسرهم الاقتصادي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

وعند السؤال عن التوقعات للوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد (30%) بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن مسجلة ارتفاعاً مقداره (4) نقاط مقارنة في استطلاع حزيران 2019، مقابل (29%) أفادوا بأنه سوف يبقى كما هو عليه الآن، بينما أجاب (35%) بأنه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن. (الاشكال رقم 23، 24، 25).

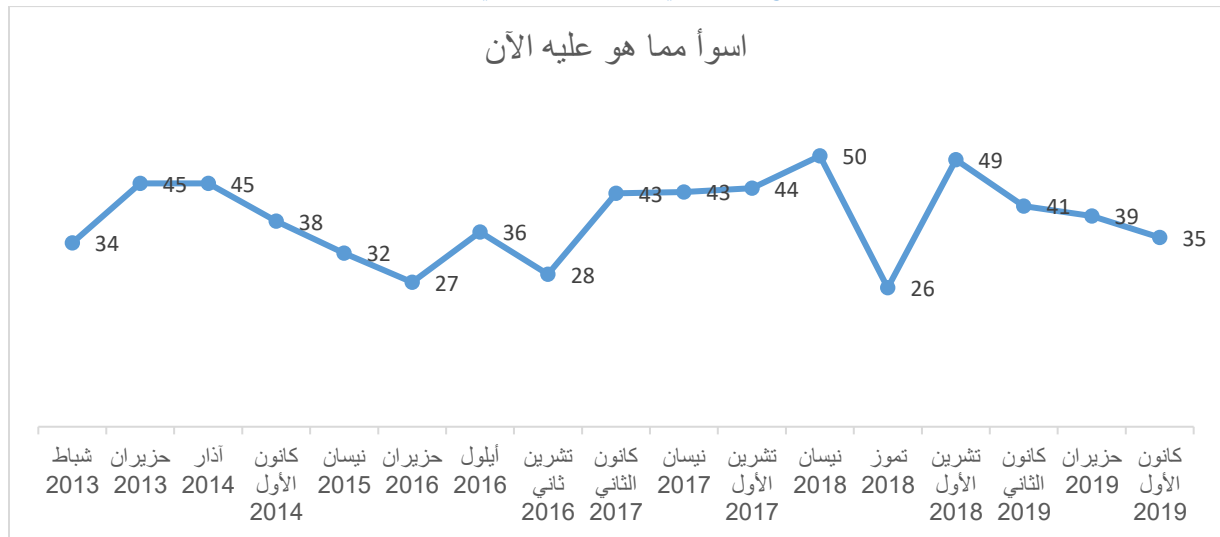
الشكل (19): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة-العينة الوطنية



الشكل (20): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة-العينة الوطنية



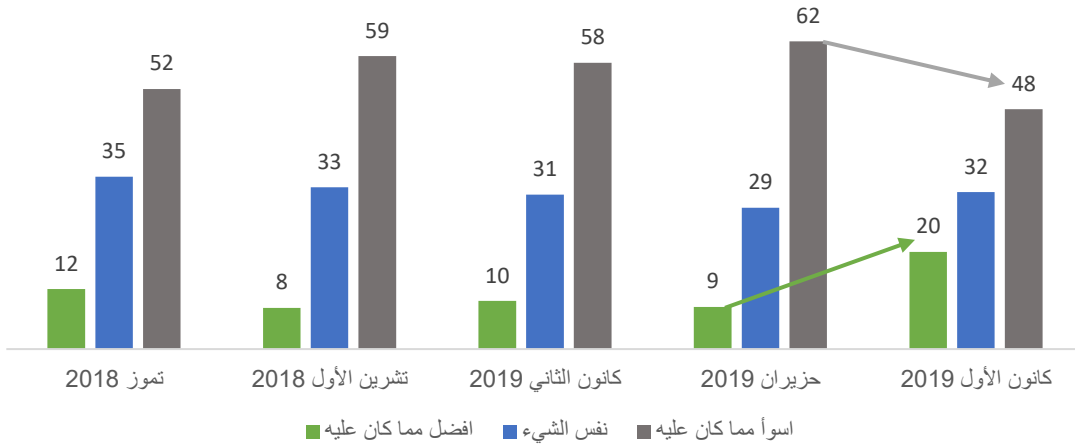
الشكل (21): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة-العينة الوطنية



• **تقييم مستجبي عينة قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية**

وحول تقييم عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، فقد أفاد (20%) بأنه أفضل مما كان عليه، مقارنة بـ (9%) في استطلاع حزيران 2019 مسجلة ارتفاعاً مقداره (11) نقطة، (32%) أفادوا بأنه بقي كما هو عليه مقارنة (29%) في استطلاع حزيران 2019، في حين أفاد (48%) بأنه أسوأ مما كان عليه مقارنة بـ (62%) في استطلاع حزيران 2019، مسجلة انخفاضاً مقداره (14) نقطة، (الشكل (26)).

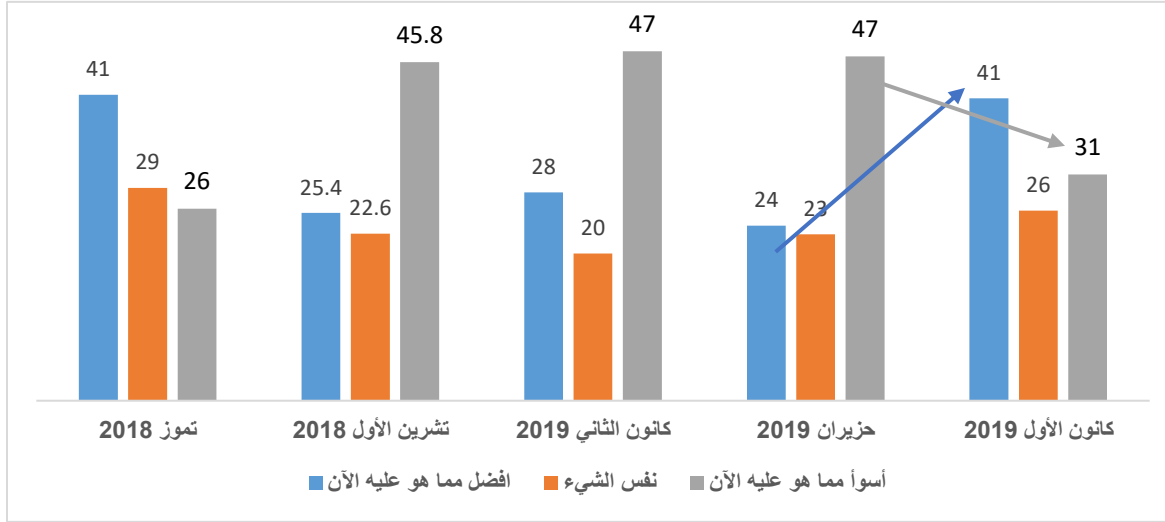
الشكل (22): تقييم مستجبي عينة قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية



• **توقعات مستجبي عينة قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة**

وعند سؤال مستجبي عينة قادة الرأي عن توقعاتهم للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد (41%) بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الان مقارنة بـ (24%) في استطلاع حزيران 2019 مسجلة ارتفاعاً مقداره (17) نقطة، في المقابل (26%) أفادوا بأنه سيبقى كما هو عليه الآن، وأفاد (31%) بأنه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن مقارنة بـ (47%) في استطلاع حزيران 2019 مسجلة انخفاضاً مقداره (16) نقطة (الشكل رقم 27).

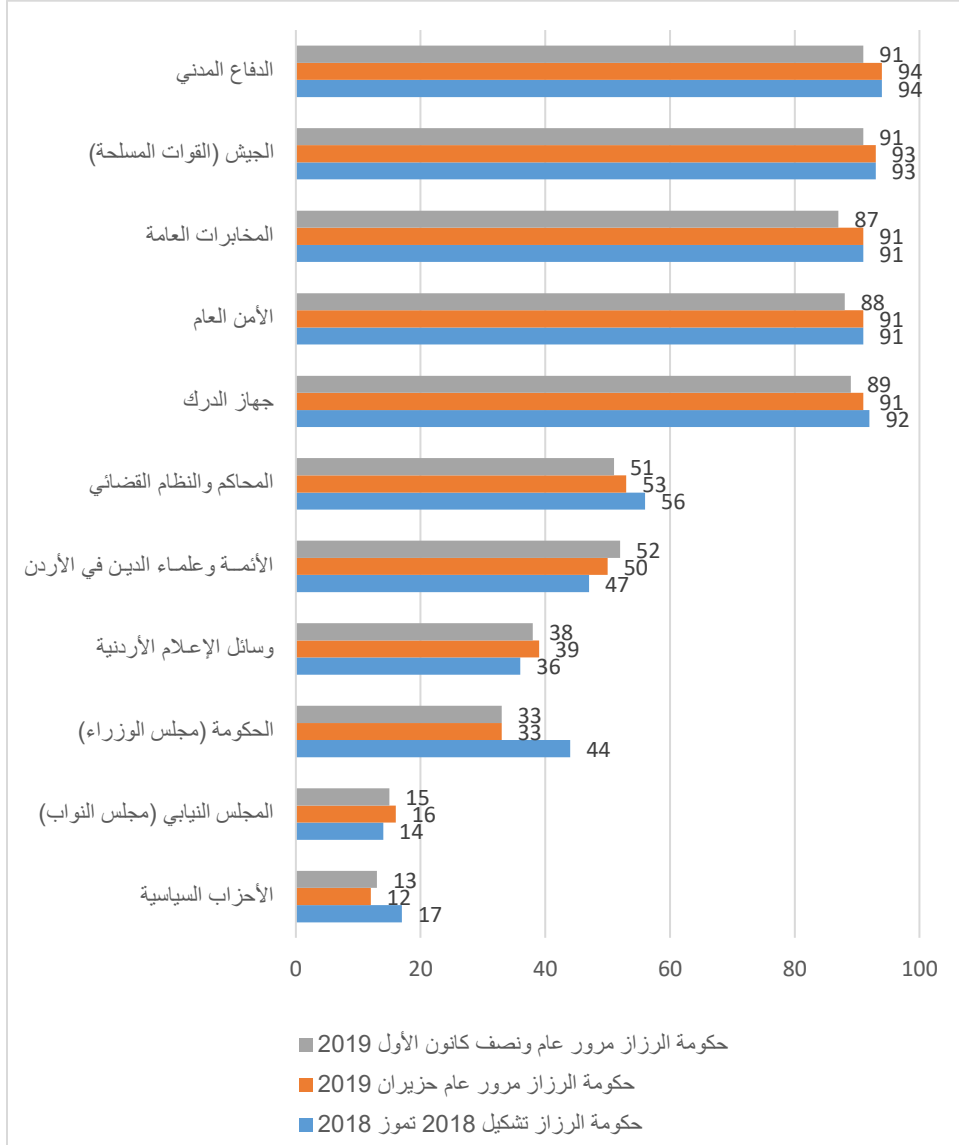
الشكل (23): تقييم مستجبي عينة قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة



ثامناً: الثقة بالمؤسسات- العينة الوطنية

في هذا القسم تم سؤال مستجبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي عن مدى ثقتهم بمجموعة من المؤسسات الرسمية والخاصة، ومقارنتها بمدى الثقة التي كانت تحظى بها هذه المؤسسات في استطلاع حزيران 2019. احتلت المؤسسات الأمنية المرتبة الأولى في درجة ثقة المواطنين، حيث أظهرت النتائج أن هذه الثقة لم تتغير مقارنة باستطلاع حزيران 2019. فيما تراوحت الثقة في بعض المؤسسات بين 51% الى 13%، حيث احتلت الأحزاب السياسية أدنى تقييم عند 13% في استطلاع كانون الأول 2019 مقارنة بـ 12% في استطلاع حزيران 2019.

الشكل رقم (24): متوسط الثقة بمجموعة من المؤسسات الرسمية والخاصة (مقارن باستطلاع تشرين الأول / أكتوبر 2018)



تاسعاً: وسائل التواصل الاجتماعي والثقة بها- العينة الوطنية

في هذا القسم من التقرير، تم التطرق الى موضوع وسائل التواصل الاجتماعي ومدى الثقة بالمحتوى الموجود عليها، وتكرار استخدام هذه الوسائل.

تم سؤال المستجيبين عن مدى ثقتهم بصفة عامة بالمحتوى الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي على مقياس من أربع درجات (ثقة كبيرة، متوسطة، قليلة، لا أثق على الإطلاق)، وقد أظهرت النتائج أنه بالمتوسط يثق (37%) من مستجبي العينة الوطنية و(30%) من مستجبي عينة قادة الرأي بالمحتوى الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي.

الجدول (6): بصفة عامة، إلى أي درجة تثق بالمحتوى الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي؟

قادة الرأي	العينة الوطنية	
4	6	اثق الى درجة كبيرة
32	32	اثق إلى درجة متوسطة
32	24	اثق إلى درجة قليلة
31	33	لا اثق على الإطلاق
2	6	لا أعرف / غير متأكد
30	37	الوسط الحسابي %

ويستخدم (52%) من مستجبي العينة الوطنية الفيسبوك عدة مرات في اليوم الواحد، فيما يستخدمه مرة واحدة أو عدة مرات في الأسبوع (17%) من المستجيبين ، ويستخدم (28%) من مستجبي العينة الوطنية اليوتيوب عدة مرات في اليوم، فيما يستخدم (14%) الانستغرام عدة مرات في اليوم. وقد أظهرت النتائج أن (90%) من المستجيبين لا يوجد لديهم حساب على تويتر، و (75%) لا يوجد لديهم حساب على انستغرام، و (96%) ليس لديهم حساب على تيليجرام.

الجدول (7): بالمتوسط، كم مرة تستخدم

أبدا/ لا يوجد لدي حساب	عدة مرات في اليوم	مرة في اليوم او اقل	
30	52	17	الفيسبوك Facebook
90	4	5	تويتر Twitter
75	14	10	انستغرام Instagram
96	2	2	تيليجرام Telegram
45	28	27	يوتيوب YouTube

وعند سؤال المستجيبين الذين أفادوا بأن لديهم حساب على مواقع التواصل الاجتماعي عن الموقع الأكثر ثقة بالمحتوى الموجود عليه، أظهرت النتائج أن (52%) من المستجيبين الذي يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي يثقون بالمحتوى الموجود على الفيسبوك، فيما يثق (13%) بالمحتوى الموجود على يوتيوب، ولا يثق بأي محتوى موجود على مواقع التواصل الاجتماعي (30%) من المستجيبين.

الجدول (8): من السابقة التي تستخدم، بأي واحدة تثق بالمحتوى الموجود عليها؟

% من الذين لديهم حساب على مواقع التواصل الاجتماعي	
52	الفيس بوك Facebook
2	تويتر Twitter
2	انستغرام Instagram
13	يوتيوب YouTube
30	لا اثق بأي شيء
1	رفض الإجابة
100.0	المجموع

الملاحق: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة:

توزيع العينة حسب المحافظات والأقاليم

64.9	اقليم الوسط
43.7	العاصمة
5.1	البلقاء
14.2	الزرقاء
1.9	مادبا
27.6	اقليم الشمال
18	اريد
5.4	المفرق
2.4	جرش
1.8	عجلون
7.5	اقليم الجنوب
3.2	الكرك
1	الطفيلة
1.4	معان
1.9	العقبة
100	المجموع

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي الذي اكمله المستجيب

%	
3	امي/ملم
31	أقل من ثانوي
39	ثانوي
9	دبلوم متوسط
17	بكالوريوس فأعلى
100	المجموع

توزيع مستجبيي عنية قادة الرأي حسب الفئة ونسبة الاستجابة

المجموع	الرفض	المكتمل	
100	9	91	كباررجال وسيدات الدولة
100	1	99	كباررجال وسيدات الأعمال
100	0	100	قيادات نقابات مهنية وعمالية
100	0	100	النقابات المهنية
100	2	98	اساتذة الجامعات
100	14	86	قيادات حزبية
100	1	99	الكتاب والصحفيون والادباء
700	27	673	المجموع